



## International Journal of Advanced Academic Studies

E-ISSN: 2706-8927

P-ISSN: 2706-8919

[www.allstudyjournal.com](http://www.allstudyjournal.com)

IJAAS 2020; 2(4): 536-541

Received: 18-10-2020

Accepted: 27-11-2020

محمد ظريف علم

"ستانكزي" طالب

مرحلة الدكتوراه في

قسم الفقه والقانون

، كلية الشريعة،

جامعة ننجراهار،

ورئيس التفتيش، في

شركة التنمية

الوطنية في

أفغانستان

## أهمية القواعد الأصولية في التفسير اللفظي باعتبار استعمال اللفظ في المعنى وباعتبار دلالة اللفظ على المعنى في لقوانين الأفغانية

محمد ظريف علم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله المبعوث رحمة للعالمين، ورضى الله عن الصحابة والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

بدأت عملية نفاذ القوانين الوضعية في أفغانستان منذ ما يقرب قرناً، وقبل إنفاذ القوانين الوضعية، كان المرجع في الإدارات الحكومية في شتى المجالات هو مصادر المذهب الحنفي، وكانت كتب المذهب الحنفي هي التي تشكل أساس كثير من القوانين الوضعية السارية لأفغانستان، في تنظيم العلاقات في جميع مجالات الحياة.

وفي التاريخ التقني في البلد ولأول مرة، تم وضع مسودة الدستور الأفغاني في زمن الملك "شير علي" من جانب المفكر الإسلامي سيد جمال الدين الأفغاني، وصاغ الدستور الذي كان يتضمن مبدأ فصل السلطات ومبدأ الملكية الدستورية، لأن السيد كان يعيش في الوقت الذي نشطت فيه صحة الأمة الإسلامية ضد الاستعمار البريطاني في جميع العالم الإسلامي. ونفى الملك الأفغاني الأمير شيرعلي، السيد إلى أن استقر به المقام في تركيا، ومع أن الأمير أبعدته ونفاه لكن السيد قدم توصياته إلى الأمير كتابة، بما في ذلك مسودة الدستور الأفغاني، إلا أن الأضاع آنذاك في البلد كانت غير مهية لتطبيق الدستور كما أن الأمير لم يكن على استعداد نفسياً لقبول مثل هذه الأفكار والاقتراعات.

وبعد ظهور الحركة الدستورية في زمن الملك الأمير "حبيب الله بن الملك عبد الرحمن"، كان الوطنيون يرون أن تحقيق هدفهم هو وضع دستور للبلد، وعلى الرغم من أن هذه الخطوة قد تم قمعها من قبل الأمير في ذلك الوقت، إلا أن أفراد أسرته انجذبوا إلى الحركة الدستورية في البلاط الملكي، وكان أمان الله ابنه عضواً في الحركة الدستورية، فبعد قتل الملك الأمير حبيب الله، وتولي الملك أمان الله الحكم السلطة، انتشرت الحركة الدستورية وتم إنجاز أمور وضع الدستور، بما في ذلك صياغة الدستور الأولى.

تمت صياغته تحت مسمى (النظام الأساسي للدولة العلية الملكية لأفغانستان) وهو أول دستور للبلد، وتجدر الإشارة إلى أن هذا هو نفس المسودة التي صاغها السيد جمال الدين الأفغاني والتي أعيدت كتابتها مع تعديلات طفيفة عام 1301 هـ.ش. ولأول مرة تم عرض هذا الدستور على مجلس العلية (لويه جرگه)، الذي انعقد في مدينة جلال آباد، حيث تم رفض الاعتراضات على كلمة القانون وغيرها من الأمور، بعد ذلك، في عام 1302، أي بعد عام، تم إنشاء المجلس العلية الثانية (لويه جرگه) في منطقة بغمان من مدينة كابول وتم سن هذه الوثيقة التشريعية بإسم (النظام الأساسي للدولة العلية الملكية لأفغانستان).

وبعد هذا وفي عهد الملك الأمير أمان الله سن العلماء المسلمون القوانين الأخرى وفقاً لقواعد الفقه الحنفي في الشريعة الإسلامية.

وفي هذه الكتابة الموجزة سننطرق إلى موضوع بالغ الأهمية وهو تطبيق القواعد الأصولية وأهميتها في تفسير القوانين، من حيث وضع اللفظ واستعمال اللفظ في المعنى المراد. وتشمل الكتابة ثلاثة مباحث و عدة مطالب.

Corresponding Author:

محمد ظريف علم

"ستانكزي" طالب

مرحلة الدكتوراه في

قسم الفقه والقانون

، كلية الشريعة،

جامعة ننجراهار،

ورئيس التفتيش، في

شركة التنمية

الوطنية في

أفغانستان

3- تفسير الفقهي " الشخصي "

ويقوم به الفقهاء ورجال القانون من خلال ما يعدون من مؤلفات وأبحاث، أو في صورة فتاوي تصدر في مناسبات معينة معروضة بل هو تفسير عام يتناول القانون بصفة عامة في جملته لذا يتسم بالطابع النظري.<sup>5</sup>

هذا النوع من التفسير غير رسمي، لكن المصدرين الرسميين " التشريعي والقضائي " يستخدمان هذا التفسير.

ثانياً: التفسير من حيث الموضوع:

ينقسم تفسير القانون من حيث الموضوع إلى التفسير اللفظي، و التفسير المنطقي.

التفسير اللفظي يتم فهم النص من عباراته، ألفاظه، كلماته، و روح ومعاني الحروف وفحواه.

التفسير المنطقي هو التفسير الذي يدور على قواعد المنطق مثل قواعد القياسية، أو قواعد الأخرى.

المبحث الثالث: أنواع التفسير اللفظي من القواعد الأصولية في القانون الأفغاني

النصوص التشريعية تصدر عن الجهة المختصة، سواء كانت تصدر من جانب الحكومة في خلال عطلة مجلس الوطني "بارلمان" حسب حكم المادة (79) من دستور الأفغاني<sup>6</sup>، أو تصدر من بعد تصويب مجلس الوطني "بارلمان"، حسب حكم المادة (94) من دستور الأفغاني<sup>7</sup>.

يحاول المشرع باستمرار إدخال المصطلحات القانونية بشكل صحيح و دقيق ، وفي بعض الحالات يتم الكشف عن أوجه النقص في القانون، وفي هذه الحالة لا بد من تفسير القانون، سنشرح في هذا المبحث أنواع التفسير اللفظي حسب استعمال اللفظ في المعنى، أو باعتبار دلالة اللفظ على المعنى بحسب ظهور المعنى وخفائه طبقاً لقواعد علم الأصول.

ينقسم التفسير اللفظي باعتبار استعمال اللفظ في المعنى إلى أربعة أنواع: الحقيقة، والمجاز، والصريح، والكناية.

وينقسم باعتبار دلالة اللفظ على المعنى بحسب ظهور المعنى وخفائه ومراتب هذا الظهور والخفاء، إلى ثمانية أنواع، أربعة هي مراتب الظهور وهي الظاهر، والنص، والمفسر، والمحكم، وأربعة أخرى مراتب الخفاء وهي الخفي، والمشكل، والمجمل، والمتشابه.<sup>8</sup>

المطلب الأول: اعتبار استعمال اللفظ في المعنى:

هذا الموضوع من المواضيع اللغوية التي دخلت في أصول الفقه لما له من علاقة في استنباط الأحكام.<sup>9</sup> إن الألفاظ المركبة من حروف لها دلالات، ولكن تتنوع كيفية دلالة اللفظ على المعنى في اللغة، فالأصل أن يدل اللفظ على المعنى بحسب الحقيقة، ويقابلها المجاز، وقد يدل اللفظ على المعنى بأسلوب صريح، يقابله الكناية، ولذلك تنقسم دلالة اللفظ باعتبار استعماله في المعنى إلى أربعة أنواع: الحقيقة، والمجاز، والصريح، والكناية.<sup>10</sup>

سنحدد كل نوع من الأنواع المذكورة بشكل مفصل وسنذكر أيضاً

المبحث الأول: تعريف القانون:

القانون في اللغة بمعنى مقياس كل شيء و طريقه.<sup>1</sup> وفي الاصطلاح: سنعرّف القانون بطريقتين من حيث الموضوع، أو الشكل:

أولاً: من حيث الموضوع:

هي مجموعة القواعد السلوكية العامة الملزمة للأفراد في المجتمع، والتي تنظم العلاقات، والروابط، ويناظ

كفالة احترامها من خلال الجزاء الذي توقعه السلطة العامة من يخالفها.<sup>2</sup>

ثانياً: من حيث الشكل:

عرف الدستور الأفغاني في المادة (94): القانون هو عبارة من مصوبة مجلسي الشورى الوطني بعد أن تم التوقيع عليها من قبل رئيس الجمهورية، إلا إذا صرح في هذا القانون على شكل آخر.

المبحث الثاني: أنواع التفسير القانون:

ينقسم التفسير حسب الجهة التي تقوم بالتفسير، أو من حيث المراجع إلى ثلاثة أنواع: التفسير التشريعي، التفسير القضائي، التفسير الفقهي " الشخصي". ينقسم تفسير القانون حسب الموضوع إلى التفسير اللفظي، والتفسير المنطقي.

أولاً: تفسير القانون حسب المراجع:

ينقسم التفسير حسب المراجع إلى ثلاثة أنواع: التفسير التشريعي، التفسير القضائي، التفسير الفقهي " الشخصي" سنحدد كل نوع من الأنواع المذكورة فيما يلي:

1- التفسير التشريعي:

فالتفسير التشريعي هو ما تقوم به ذات السلطة التي أصدرت التشريع المراد تفسيره، ولهذا يعتبر هذا النوع من التفسير جزءاً مكماً للتشريع ويكون ملزماً للقاضي يتقيد به عند التطبيق، بل إن السلطة المفسرة تستطيع أن تنتهز هذه الفرصة لتعديل أو إضافة بعض المواضيع في التشريع الذي ربما يكون قد دون القانون على العجالة وتبين نقصه، أو ظهر نقصه عند التطبيق، وهذا جائز لأن السلطة التي تقوم بالتفسير هي التي أنشأت التشريع وتختص به.<sup>3</sup>

2- التفسير القضائي:

يقوم القاضي بتفسير القانون حتى يتمكن من تطبيقه على المخاصمة المعروضة عليه، فالنصوص تعتبر عامة مجردة ويتولى القاضي أعمالها واستخراج الحلول منها للمشاكل المماثلة أمامه ويقوم القضاء، أحياناً تحت شعار التفسير بسن قواعد قضائية، إلى الكثير من المبادئ انطلاقاً من تفسير بعض القواعد التشريعية.<sup>4</sup>

و في أفغانستان، لا يمتلك كل قاضٍ صلاحية تفسير القانون، لكن الدستور ينيط هذه المهمة بالمحكمة العليا، كما هو محدد في المادة (121) من الدستور وتنص:

يعتبر فحص مطابقة القوانين والمراسيم التشريعية والمعاهدات الدولية، والمعاهدات الدولية مع الدستور وتفسيرها بناءً على طلب الحكومة أو المحاكم وفقاً لأحكام القانون من اختصاص المحكمة العليا.

5- المدخل إلى القانون، القاعدة القانونية ص 267

6- الدستور الأفغاني، المادة (79)

7- الدستور الأفغاني، المادة (94)

8- الدكتور الزحيلي و هبة، اصول الفقه الإسلامي ج 1 ص 200 ط دار الفكر.

9- الدكتور حوى أحمد سعيد، المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان ص

254

10- الدكتور الزحيلي مصطفى، الوجيز في اصول الفقه الإسلامي ج 2 ص 12

1- معجم اللغة العربية المعاصرة / المعاني.

2- الدكتور منصور حسين محمد، المدخل إلى القانون، القاعدة القانونية ص 1 ط منشورات الحلبي الحقوقية.

3- المدخل إلى القانون، القاعدة القانونية ص 267

4- المرجع السابق ص 268

في كل نوعه مثلاً للقانون الأفغاني.

### 1- الحقيقة:

الحقيقة في اللغة من الحق وهو ضد الباطل، والأمر المقتضي، والموجود الثابت.<sup>11</sup>

وفي الاصطلاح: هو اللفظ الذي أريد به ما وضع له.<sup>12</sup> مثال تطبيقي للقانون:

لفظ الحقيقة في القانون: مثال المعنى الاصطلاحي للإقرار الوارد في المادة (30) من الدستور الأفغاني، والتي تنص على أن: الإقرار هو اعتراف المتهم بارتكاب جريمة برضائه تاماً وبحالة الصحة و الإدراك العقلي الصحيح، في حضور محكمة مختصة. في المثال أعلاه، يمكن الحصول على المعنى الحقيقي في الاستخدام الاصطلاحي للكلمة الإقرار، لأنه يمكن استخدامه معجماً في عدة القضايا، الإقرار في القضايا المدنية، والتجارية، والجنائية، لذلك في نص قانون الهدف يستخدم المقنن كلمة ( الإقرار) فقط في القضايا الجنائية، لذلك لا يستعمل التعريف الإقرار بنص المادة أعلاه في القضايا المدنية والتجارية. لأن إرادة الدستور الأفغاني في اللفظ الإقرار حقيقة وضع في المادة المذكورة في القضايا الجنائية. وبصح الإقرار في نفس الحكم المادة المذكورة.

### 2- المجاز:

المجاز في اللغة من جاز إذا قطع الطريق وخلفه.<sup>13</sup> والمجاز في الإصطلاح: هو اللفظ الذي أريد به غير ما وضع له لعلاقة بينهما، أي أنه اللفظ الذي استعمل في غير ما وضع له لعلاقة بين المعنى الأول والمعنى الجديد الذي أريد من هذا اللفظ.<sup>14</sup>

### مثال تطبيقي من مواد القانون:

في نصوص القانون، يمكن الحصول على الكلمة المصرح بها في استخدام كلمة "شخصية". تستخدم هذه الكلمة للتعبير عن المعنى الحقيقي للإنسان، وهو ما يسمى الشخصية الحقيقية، كما أنها تستخدم في المعنى المجازي للشخصية القانونية. العلاقة بين المعنى الحقيقي والمجازي تقوم على الخاصية المنطقية على الشخصية، وأساسها يقوم على القاعدة المنطقية للإنسان. تتمتع الشخصية القانونية أيضاً بنفس الحقوق والإلتزامات التي يتمتع بها الإنسان، ويؤدي هذا القياس إلى استخدام كلمة "الشخصية القانونية" مجازاً للمكاتب الحكومية، والشركات، والمنظمات الاجتماعية، والسياسية. وعلى هذا الأساس يضع في المادة (120) من الدستور الأفغاني كلاً من الأشخاص يمكن أن يكون المدعي والمدعى عليه أمام المحكمة.

تنص المادة المذكورة من الدستور:

(تشمل صلاحية القضاء النظر في جميع القضايا التي ترفع أمام المحكمة من قبل أشخاص حقيقيين أو أشخاص قانونيين كما يشمل الدولة حينما تكون مدعية أو المدعى عليها أمام المحكمة وفقاً لأحكام القانون).

لذلك إذا تم استخدام كلمة "شخصية" في القانون على أنها مطلقة، فإنها تشمل كلا الشخصيتين، الشخصية الحقيقية "الإنسان" وهذا بالمعنى الحقيقي، والشخصية القانونية "الإدارة، أو الشركة" وهذا

بالمعنى المجازي، والاستدلال على الجملة من نص القانون بالمعنى العام يكون في كلا النوعين، إذا كان يعتمد على معنى واحد يذكر القانون شخصية مع ذكر صفة الإضافة، الشخصية الحقيقية بمعنى "الإنسان"، أو الشخصية القانونية بمعنى "الإدارة أو الشركة".

### 3- الصريح:

والصريح في اللغة الخالص، وصرح بالشيء إذا أظهره و بينه.<sup>15</sup> والصريح في الاصطلاح: ما ظهر به المراد ظهوراً بيباً حقيقة كان أو مجازاً.<sup>16</sup> مثال تطبيقي من مواد القانون:

في سن القوانين يحاول المشرع استخدام كلمات صريحة، إذا نظرنا في نص المادة (120) من الدستور التي ذكرناها قبلاً، يعرف صراحة الشخص الحقيقي والقانوني، وبما في ذلك الإنسان بصفة الشخصية الحقيقية والدولة بصفة الشخصية القانونية مجازاً يكون المدعي والمدعى عليه أمام القضاء، في هذا النوع من استخدام الكلمات ويزيل أي غموض في نصوص القانون.

### 4- الكناية:

والكناية في اللغة أن تتكلم بالشيء وتريد به غيره.<sup>17</sup> والكناية في الاصطلاح: ما استتر المراد به ولا يفهم إلا بقرينة حقيقة كان أو مجازاً.<sup>18</sup>

### مثال تطبيقي فيما يعرض على القاضي من الخصومات:

استخدام الكلمات والجمل الكنائية غير مذكور في القانون، ولكن فيما يتعلق بتطبيق القانون، يحدث أحياناً أن يفسر القاضي إخفاءه على أساس التناسق في العرف أو حالات أخرى من أجل أخذ الوجهة المرجوة منه. مثل ما يطلق الشخص زوجته بكلمة كنائية، في هذه الحالة، يتم تطبيق مرسوم الطلاق المحدد في القانون عندما يفسر القاضي هذه الكلمة بالطلاق إذا كان في العرف بمعنى الطلاق.

أهمية الأنواع السابقة في تفسير القانون:

تم شرح ما ورد أعلاه في تفسير القانون بناءً على شرح استخدام الكلمة مع المعنى في الأنواع والأمثلة القانونية لهذا الغرض، إذا كان هناك معنى حقيقي في نص القانون، لا يجوز الذهاب إلى المعنى المجازي في التفسير القانوني، وإذا كانت هناك كلمة صريحة في نص القانون، فلا يمكن للقاضي التحقق من نص القانون بكلمة الكناية.

كما ورد في المواد (12- 13- 61) من المجلة الأحكام العرفية وتنص:

(الأصل في الكلام الحقيقة).

(لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح).

(إذا تعذرت الحقيقة يصر إلى المجاز).

### المطلب الثاني: دلالة اللفظ على المعنى:

في هذا التقسيم، يكون التفسير شائعاً، لأن معنى الكلمة في التفسير يجب أن يتم وفقاً لقواعد معينة، ولو كان التفسير خلاف القواعد، لا يحصل في الواقع الغرض من القانون، وهو النظم في المجتمع،

11- قاموس المحيط.

12- المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان ص 255

13- قاموس المحيط.

14- المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان ص 256

15- قاموس المحيط.

16- اصول السرخسي ج 1 ص 187

17- قاموس المحيط.

18- اصول السرخسي ج 1 ص 187

ويخلق اللاسلطوية ضد الهدف. الفاظ هذا القسم قد تكون للسامع و القاريء واضحة المعنى والدلالة، وقد تكون خافية المعنى، ومبهماة الدلالة، وهنا يأتي دور المفسرين والشراح الذين يسعون لمعرفة مراد المشرع من النص، وتحديد الحكم المطلوب تنفيذه، لذلك ينقسم اللفظ باعتبار ظهور معناه وخفائه إلى قسمين، واضح الدلالة، ومبهم الدلالة.<sup>19</sup> ونبحث كل قسم فيما يلي:

الأول: الفاظ واضحة الدلالة:

ينقسم الألفاظ الواضحة على أربعة: الظاهر، والنص، والمفسر، والمحكم، وسنعرض فيما يلي باختصار لتعريف كل منها:

### 1- الظاهر:

الظاهر في اللغة خلاف الباطن، وهو الواضح المنكشف. وفي الاصطلاح هو اللفظ الذي يدل على معناه بصيغته من غير توقف على قرينة خارجية، ولم يكن المراد منه هو المقصود أصالة من السياق ويحتمل التأويل والتخصيص والنسخ.<sup>20</sup> مثال تطبيقي من مواد القانون:

الظاهر، لا يحتاج نص القانون إلى تفسيره، لكن المشكلة هي أنه يتوقف عند تشبيهه خارجي، أو إذا وقع في سياق الكلمة المعنية، مثال هذا، القاعدة القانونية في حفظ حياة الإنسان، تنص المادة (23) من الدستور الأفغاني: الحياة هي هبة إلهية وحق طبيعي من حقوق الإنسان، ولا يحرم أحد من هذا الحق إلا بإذن المحكمة المختصة والقانون.

في نص المقال المذكور جملة "الحياة هي هبة إلهية وحق طبيعي للإنسان" جملة ذات معنى ظاهر، ولا يحتاج المستمع إلى تشبيهه خارجي لفهمها، وهي تعتبر مبدأ القاعدة. لكن الجملة الأخيرة هي "لا يجوز حرمان أي شخص من هذا الحق دون إذن المحكمة المختصة والقانون". يرتبط بسياق الجملة السابقة ويتوقف عند السياق الخارجي، ومتى نص القانون على هذا الحق، يجب أن يراعي مبدأ ظهور نص الدستور، ولا يجوز له التخصيص على معارضة الحكم، كما في المادة (27) من الدستور قرينة على نص المادة (23) وتنص المادة (27) من الدستور: لا يعاقب أي شخص من مزاولته للعمل أو الإمتناع عنه، إلا بحكم المحكمة المختصة، أو إذا كان جرماً مطابقاً للقانون وقت الارتكاب.

ووفقاً لحكم المادة الأخيرة، لا يجوز أن يسن في قوانين فرعية خلاف للقاعدة القانونية تنص في الدستور تسمح بالإعدام أو زوال حياة الإنسان دون أمر من المحكمة المختصة أو القانون.

### 2- النص:

النص في اللغة لا يحتمل التأويل.<sup>21</sup> وفي الاصطلاح: ما ازداد وضوحاً على الظاهر بمعنى من المتكلم على الظاهر بمعنى من المتكلم لا في نفس الصيغة.<sup>22</sup> مثال تطبيقي من مواد القانون:

النص أوضح في معناه من الظاهر، لأن الكلمة تصدر للتعبير عن نفس الموضوع.

على سبيل المثال حكم المادة (23) من الدستور: الحياة هبة إلهية وحق طبيعي للإنسان، لا يجوز حرمان أي شخص من هذا الحق إلا بإذن القانون.

في معنى حكم هذه المادة النص الذي تم وضعه كقاعدة، وفي ذاته لا يتوقف عند شيء خارجي، يجب أن تتبع القواعد اللاحقة في الدستور والقوانين الأخرى من معنى نص المادة المذكورة ولا تعارضها، وفي حالة المعارضة بسبب التفسير، سيتم رفض معنى النص.

بعبارة أخرى، يفصل نص المذكور بين مبدأي الحفاظ على الحياة وزوالها. يعتبر قانون، الحياة الإنسان نعمة الإلهية والحق الطبيعي الانتهاك عنها غير مسموح بها ويجب احترامها، ولكن من حيث زوال الحياة الإنسان اعتبره بحكم القانون.

### 3- المفسر:

المفسر في اللغة بمعنى البيان. وفي الاصطلاح هو اللفظ الذي دل على معناه دلالة أكثر وضوحاً من النص والظاهر، بحيث لا يحتمل التأويل والتخصيص.<sup>23</sup> مثال تطبيقي من القانون:

نستطيع أن نمثل لهذا النوع من دلالة اللفظ، أحكام الدستور في الفصل الثاني، وهي المواد التي تبين الحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين، لأن هذه الأحكام تضع القاعدة أولاً ثم تذكر التفسير والتعبير لتجنب احتمال سوء التفسير والتنازل.

تنص المادة (25) من الدستور: الأصل براءة الذمة، المتهم بريء حتى تثبت إدانته من قبل محكمة المختصة.

ورد في نص المادة المذكورة مبدأ الحكم كنص، وتعتبر البراءة من الإلتزام الشرط الأساسي، وبعد ذلك يرد تفسيره في نفس المادة وتبقى براءة المتهم حتى صدور الحكم النهائي من المحكمة المختصة.

وفي حالة صدور الحكم النهائي من جانب المحكمة في إدانة الشخص، سيتم إلغاء مبدأ البراءة من المسؤولية، وفي حالة رفض التهمة، سيتم تحديد مبدأ ذلك الشخص.

فائدة جملة التفسير في القانون في أنه يرفض التفسير الغلط أو التنازل ويؤسس حالات لا ينبغي له الخروج عنها.

### 4- المحكم:

المحكم في اللغة بمعنى مُتَقَن، دقيق، وثيق.<sup>24</sup> وفي الاصطلاح: هو اللفظ الذي دل بصيغته على معناه دلالة واضحة لا تحتمل تأويلاً ولا تخصيصاً ولا نسخاً.<sup>25</sup> مثال تطبيقي من القانون:

تنص المادة (3) من الدستور: لا يجوز في أفغانستان أي قانون أن يتعارض مع معتقدات وقواعد الدين الإسلامي المقدس.

حكم هذه القاعدة القانون مُحكمة لأنه لا يوجد لديها إمكانية تأويل، ولا تخصيص، ولا نسخ، ولا إلغاء.

أي قانون تم سنه مخالفاً للعقيدة الإسلامية، مردود لأن حكم المادة (3) مُحكم.

لأن المادة (3) من الدستور كمبدأ مُحكم، فليس لهذه القاعدة إمكانية التأويل، والتنازل، والإلغاء، وإذا صدر أي قانون مخالف لها يرفضه ويلغى.

أهمية الأنواع السابقة في تفسير القانون:

إذا كان هناك تناقض في نص القانون بين أي نوع من أنواع الأدلة الواضحة، في مبادئ تفسير نص القانون، فيفضل توضيح أنه في حالة وجود تعارض بين الظاهر والنص في القانون، نص القانون له الأرجحية على ظاهر القانون، لأن معنى الدلالة من نص القانون أوضح من ظاهر القانون.

وعندما يتعارض نص القانون ومفسر القانون مع بعضهما

<sup>19</sup>- الدكتور الزحيلي مصطفى، الوجيز في اصول الفقه الإسلامي ج 2 ص 84

<sup>20</sup>- الدكتور الزحيلي مصطفى، الوجيز في اصول الفقه الإسلامي ج 2 ص 84

<sup>21</sup>- معجم اللغة العربية المعاصرة.

<sup>22</sup>- المدخل إلى مذهب أبي حنيفة النعمان. ص 280

<sup>23</sup>- اصول السرخسي ج 1 ص 165

<sup>24</sup>- معجم اللغة العربية / المعاني

<sup>25</sup>- المرجع السابق.

البعوض، فإن مفسر القانون له الأرجحية على نص القانون. والمادة القانونية المحكمة لها أرجحية وقوة للتفسير، وهذا ما قدمنا مثلاً للمادة المحكمة، بمعنى أن دلالة اللفظ من أمثلة نصوص الظاهر، والنص، والمفسر الذي سبق شرحه إذا تعارض بنص المادة (3) من الدستور - وهي محكمة - فترجح المادة (3) على سائر الوثائق التشريعية في أفغانستان.

### الثاني: الألفاظ غير واضح الدلالة:

قد مر أن اللفظ غير واضح الدلالة هو كلمة تدل على معنى السرية والخفاء ولا تكون معناها واضحة بل يتوقف فهم معناها على أمر خارجي، وينقسم إلى أربعة أنواع: هي الخفي، والمشكل، والمجل. أحياناً يتم ترتيب كلمات القانونية بطريقة تحجب معناها، لذلك، عند تفسير مثل هذا النص من القانون، تجب الإشارة إلى الحالات والقواعد المذكورة بحيث يمكن شرح نص القانون بوضوح في السر، ونبحث كل قسم بالأمثلة القانونية فيما يلي:

#### 1- الخفي:

الخفي في اللغة بمعنى مستتر ولم يظهر.<sup>26</sup> وفي الاصطلاح: هو ما خفي مراده بعارض غير الصيغة لاينال إلا بالطلب. أي إن معناه ظاهر من لفظه، ولكن وجد سبب عارض أدى إلى خفاء مراد المتكلم في بعض أفراده، يحتاج إدراكه إلى نظر وتأمل.<sup>27</sup>

مثال تطبيقي من مواد القانون: حدد نص الفقرة (2) من المادة (454) من قانون العقوبات السابق تعريف السرقة على النحو التالي: بالغرض هذا القانون، من يعتبر لصاً أن يأخذ أموالاً منقولة ومضمونة من شخصاً آخر سراً. حرف "من" في جريمة السرقة حرف الموصول يستعمل لشخص، ولفظ ظاهر التي تشتمل لكل شخص حتى من يسرق الفلوس الناس من جيبهم في سيارة أو في سوق مزدحم، وهو ما يسمى طراراً.

ولم يصف التشريع بأن عمل طرار جريمة منفصلة في قانون العقوبات السابق لأن الطرار تشير إلى نفس الشخص مثل السارق. سيتم تدارك أنه إذا كان القاضي يعاقب على الطرار كسارق، فلن يعتبر حكم القاضي خطأ في تأويل القانون. وإذا عاقب القاضي الناهب كسارق، فإن حكم القاضي خطأ في التأويل القانون، وتفسير القاضي للخطأ هو نسبة عدم شمول السارق إلى الشخص الناهب في السر.

#### 2- لفظ المشكل:

المشكل في اللغة بمعنى أمر صعب، ملتبس، غامض.<sup>28</sup> وفي الاصطلاح: هو اللفظ الذي خفي معناه المراد بسبب في نفس اللفظ، بحيث لا يدرك إلا بالتأمل وبقريئة تبين المراد منه.<sup>29</sup>

#### مثال تطبيقي من مواد القانون:

ومن أمثلة المشكلة الكلمات الشائعة المستخدمة في القانون وأخذت منها معانٍ ومفاهيم عديدة، لا يستطيع القارئ أن يأخذ منها معنى واحداً. المثال القانوني على ذلك في المادة (70) من القانون المدني، التي

تنص على أن أهلية الزواج تكتمل عندما يبلغ الذكور (18) سنة و تبلغ الأثني (16) سنة.

كلمة "سنة" في نص المادة المذكورة شائعة بين السنة القمرية والسنة الشمسية، لأن في أفغانستان تستخدم كلتا الحالتين: ففي الاحتفالات الدينية يستخدم التقويم الهجري القمري، وفي حالات رسمية أخرى، يتم استخدام التقويم الهجري الشمسي، لذلك تمت مشاركة معنى السنة في نص المادة المذكورة بين السنة الهجرية القمرية والسنة الهجرية الشمسية.

كما نصت المادة (18) من الدستور على أن: أصل تقويم الدولة هو هجرة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، وأساس العمل في المكاتب الحكومية هو التقويم الهجري الشمسي، أيام الجمعة، (28) شهر من الأسد و (8) من شهر الثور هي أيام عطلات رسمية، وينظم القانون أيام العطل الأخرى.

يذكر نص المادة المذكورة من الدستور الكلمات المشتركة بين التقويمين الهجري الشمسي والهجري القمري، لأن كلا التقويمين تؤخذ من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم، و في النص المذكور، تم تحديد الخفاء في الدلالة، و هو أن العمل في الدوائر الحكومية يكون على أساس التقويم الهجري الشمسي.

في هذا الصدد، هناك مشكلة في تفسير المادة المذكورة من القانون المدني حسب الكلمة المشتركة بين سنة الشمسية والقمرية، كما ذكرنا في تعريف المشكل، لا يدرك معنى اللفظ إلا بالتأمل وقريئة تبين المراد منه، لذلك بضرورة دراسة أحكام الأخرى من القانون، كي نجد هل هناك تمييز بين التقويمين أم لا؟ والارتباك و الخلط في مسألة استنتاج الحكم يعود إلى أن موضوع الزواج يرتبط بمصادر الشريعة الإسلامية في أفغانستان.

ذكرنا قبلاً يجب أن نطالع الأحكام الأخرى من القانون، يؤدي وينتهي حل هذا المشكل تنص المادة (15) من القانون المدني إلى حل المشكلة، حيث نصت: (يتم حساب التاريخ وفقاً للتقويم الهجري الشمسي).

#### 3- لفظ المجمل:

المجمل في اللغة اللفظ المتردد بين احتمالين.<sup>30</sup> وفي الاصطلاح: هو اللفظ الذي خفي المراد منه بنفس اللفظ خفاء لا يدرك إلا ببيان من المتكلم به؛ فلا يدرك بالعقل وإنما بالنقل عن المتكلم، وهو ضد المفسر، فلا يفهم المراد منه إلا باستفسار من المجمل و بيان من جهته يعرف به المراد.<sup>31</sup> في هذا النوع من الدلالة لتفسير "المجمل" توجد طرق لحل المشكلة و بيان القانون بناءً على الغرض منه.

على سبيل المثال، بالمراجعة إلى مسودة القانون، الذي كان الغرض من التسويد الأولي للقانون، ربما تم في بعض مراحل الوثائق التشريعية حذف وإيزاد لبعض الكلمات، مما أثر على نص القانون الواجب التطبيق، في حالة إجمال القانون يجب أن نراجع إلى مسودة القانون الأولى.

لقد سبق أن ذكرنا في المراجع التفسيرية أن أحد المراجع التفسيرية للقانون هو مجلس الوطني "البارلمان". نتيجة البحث:

لا شك في أن القوانين الوضعية بها نواقص، لهذا السبب، تم إنشاء قواعد التفسير لمعالجة أوجه القصور في القوانين. التفسير اللفظي هو أحد التفسيرات القانونية التي يتم من خلالها الكشف عن الموضوع إذا كان حكم القانون غامضاً.

كما وجدنا في مناقشتنا، تم تفسير أوجه القصور والإغفالات في

<sup>26</sup> - معجم اللغة العربية / المعاني.

<sup>27</sup> - اصول السرخسي ج 1 ص 167

<sup>28</sup> - معجم اللغة العربية / المعاني.

<sup>29</sup> - المراجع السابق ج 1 ص 168

<sup>30</sup> - معجم اللغة العربية / المعاني.

<sup>31</sup> - المراجع السابق.

**كتب اللغة:**

- 9- فيروز آبادى محمد بن يعقوب - القاموس المحيط.  
10- معجم اللغة العربية المعاصرة.  
11- المعاني.

القانون من خلال القواعد التفسيرية، لذلك ينقسم التفسير حسب المراجع إلى ثلاثة المراجع، التفسير التشريعي، أو القضائي، أو الفقهي " الشخصي" أو ينقسم التفسير القانون من حيث الموضوع إلى التفسير اللفظي، أو التفسير المنطقي.

التفسير اللفظي يتم فهم النص من عباراته، أو الفاظه، أو كلماته، أو معاني الحروف من روحه وفحواه. كما يدور بحثنا حول هذه الموضوع.

التفسير المنطقي هو التفسير الذي يدور على قواعد المنطق مثل القواعد القياسية، أو القواعد الأخرى.

يحاول المشرع باستمرار أن تكون صياغة كلمات و عبارات القانون واضحة و دقيقة، وفي بعض الحالات يتم الكشف عن أوجه القصور في القانون، وفي هذه الحالة لا بد من تفسير القانون، وذكرنا في هذا المبحث انواع التفسير اللفظي حسب استعمال اللفظ في المعنى، أو باعتبار دلالة اللفظ على المعنى بحسب ظهور المعنى وخفائه حسب قواعد علم الأصول بالمقارنة مع القوانين الأفغانية دراسة تطبيقية تحليلية.

وجدنا أن تفسير اللفظي ينقسم بإعتبار استعمال اللفظ في المعنى إلى أربعة انواع: الحقيقة، والمجاز، والصريح، والكنائية.

وينقسم باعتبار دلالة اللفظ على المعنى بحسب ظهور المعنى وخفائه ومراتب هذا الظهور والخفاء، وهو ثمانية أنواع، أربعة هي مراتب الظهور وهي الظاهر، والنص، والمفسر، والمحكم، وأربعة أخرى مراتب الخفاء وهي الخفي، والمشكل، والمجمل، والمتشابه، ولم نوضح التشابه في مناقشتنا، لأنه لا توجد كلمات متشابهة في القانون.

كل من الأنواع المذكورة قابلة للتطبيق في استخدام كلمات القانون ، كما هو مذكور في الأمثلة المذكورة على شكل المقارنة من القانون.

لذلك، في حالة غموض القانون، يمكن استخدام القواعد المذكورة لإزالة الغموض اللفظي من القانون، من أجل الحصول على روح القانون وهدفه.

**فهرس المراجع****كتب الاصول**

- 1- السرخسي محمد بن احمد بن أبي سهيل - اصول السرخسي - ج (1) بيروت - لبنان.
- 2- الدكتور الزحيلي وهبة - اصول الفقه الإسلامي - ج (1) - ط دار الفكر بيروت لبنان.
- 3- الدكتور حوى أحمد سعيد - المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان - ط دارالاندلس الخضراء للنشر و التوزيع جدة.
- 4- الدكتور الزحيلي مصطفى - الوجيز في اصول الفقه الإسلامي - ج (2) ط دارالخير دمشق.
- 5- جمعية العلماء، مجلة الاحكام العدلية - بهير- 1381- كابل افغانستان.

**كتب القانون:**

- 6- الدكتور منصور حسين محمد، المدخل إلى القانون، القاعدة القانونية - ط منشورات الحلبي الحقوقية.
- 7- وزارة العدل، جريدة الرسمية رقم (818) سنة 1382 هـ، الدستور الأفغاني.
- 8- وزارة العدل، جريدة الرسمية رقم (353) سنة 1355 هـ، قانون المدني الأفغاني.